

# البنوك التجارية في الكويت

الدكتور حازم الجبلاوي

أستاذ مساعد الاقتصاد

كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

تمهيد وتقسيم :

لا جدال في أن لكل بلد ظروفه وأوضاعه التي تعكس نفسها على النظم والمؤسسات القائمة . ولا تخرج الكويت عن هذه القاعدة ، ولكنها مع ذلك تمثل وضعاً خاصاً تتميز فيه عن كثير من دول العالم . ففي الوقت الذي تتبادل الكويت والولايات المتحدة المرتبة الأولى من حيث متوسط الدخل الفردي بالنسبة لدول العالم (1) ، وفي الوقت الذي نرى في الكويت أعلى مستوى للاستهلاك في العالم ، فإنها لازالت تشارك دول العالم المتخلف بعض خصائصه ، فالأوضاع الاجتماعية وكثير من مظاهر الانتاج فيها أقرب إلى ظروف الدول المتخلفة أو ما تسمى بالدول النامية . ولعلنا نستطيع أن نصف اقتصاد الكويت في عبارة موجزة بالقول بأنه اقتصاد أقرب إلى ظروف الدول المتقدمة في جانب الاستهلاك والانفاق ، وأقرب إلى ظروف الدول النامية في جانب الانتاج . وهذه الطبيعة المزدوجة لاقتصاد الكويت تنعكس على المؤسسات القائمة ومنها البنوك التجارية .

---

— ألفت هذه المحاضرة في جمعية الاقتصاديين الكويتية بدعوة منها في يناير ١٩٧٢

(1) cf. R. EL- Mallakh, Economic Development and Regional Cooperation, Kuwait, The University of Chicago Press, 1968

فالبنوك التجارية وهي حديثة العهد في الكويت لم تقم على أسس البنوك التجارية في الدول النامية ، لأن طبيعة جهاز الانتاج فيها ، وخاصة انتاج النفط ، تختلف عن الظروف العادية لقطاعات التصدير في الدول النامية . كما أن نمو البنوك التجارية لم يصاحبه نمو مقابل في الطاقة الانتاجية كما هو الوضع في الدول المتقدمة . لذلك نجد أن نمو الاقتصاد الكويتي لم يقابله نمو للحاجة إلى السيولة ووسائل الدفع . وهكذا فإن البنوك لم تقم بنفس الدور في خلق وزيادة السيولة في الاقتصاد كما هو الحال في الدول المتقدمة ، بل على العكس فإن الكويت تتمتع بآفراط في السيولة مما جعل البنوك غالباً مجرد وسيط مالي بين المقرضين والمدخرين .

وإذا كانت هذه هي خصائص الاقتصاد الكويتي من حيث توفر السيولة والقدرة على تصدير رأس المال ، فما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الكويت وبنوكها كمرکز مالي ؟ أليست هذه الخصائص هي نفس خصائص سويسرا الآن ؟

هذه هي الأمور التي سأعرض لها فيما يلي .

وسوف أقتصر هنا على دور البنوك التجارية في الاقتصاد القومي . وبذلك لن أتعرض لدراسة جوانب اقتصاديات المشروعات من حيث الإدارة والربحية .. وغير ذلك من أمور الاقتصاد الوحدى . وسوف يؤدي ذلك بالضرورة إلى التعرض إلى جوانب متعددة من هذا الاقتصاد نظراً لأن البنوك في الكويت تحتل مركزاً استراتيجياً من حيث القدرة على التأثير في الاقتصاد .

( ١ )

تلعب التجارة دوراً أساسياً في حياة الدول النامية وترجع خصائص التخلف إلى حد بعيد - إلى اندماج الدول الفقيرة في الاقتصاد العالمي ودخولها

التجارة الدولية قبل أن يكتمل تطورها الداخلي (١) . فالدول المتقدمة حققت هذا التقدم نتيجة تطور طبيعي داخلي . وإذا كانت العلاقات الدولية قد ساعدت بعض الدول المتقدمة على الاسراع بالتقدم ، فان مرد هذا هو أن هذه العلاقات الدولية كانت تستخدم نفس اتجاه التطور الداخلي ، ومن ثم أدت إلى تدعيمه وتأكيديه . وليس معنى ذلك ان التقدم في هذه الدول قد تم بنفس الدرجة وفي نفس الوقت في القطاعات المختلفة . فالحقيقة أن الاخذ بالثورة الصناعية قد تم تدريجياً وانتشر من القطاعات الرائدة إلى بقية الاقتصاد ولكن هذا التطور تم بمنطق داخلي في القوى الاقتصادية والاجتماعية في نفس الدولة .

أما بالنسبة للدول المتخلفة فقد فرض عليها الأخذ بالأساليب الحديثة من الخارج نتيجة دخولها في السوق العالمي وتخصصها في إنتاج سلع لهذه السوق وهكذا انحصر التقدم في نطاق التصدير دون انتشاره للقطاعات الأخرى الداخلية ، لأن القوى المحركة للتقدم لم تنشأ من الداخل ، بل فرضت من الخارج ، مما أدى في بعض الأحيان إلى القضاء على كثير من قوى التطور الداخلية التي كان يمكن أن تؤدي إلى تنمية الاقتصاد . ومثال ذلك ما حدث في الهند عندما أدى دخولها المبكر في التجارة الدولية إلى القضاء على صناعة المنسوجات الناشئة وتحولها تدريجياً إلى العودة للإنتاج الزراعي .

ومهما كانت أسباب التخلف فان معظم الدول النامية تعرف قطاعين : قطاع متقدم حديث يعمل للتصدير ، وآخر تقليدي داخلي (٢) . وإذا كانت الكويت تشترك مع الدول النامية في وجود هذا القطاع الحديث للتصدير ، فان ظروف الإنتاج وطبيعته ، في هذا القطاع الحديث تختلف

---

cf. Amin, Les Effets Structurels de L'Intégration International (1) des Economies Précapitalistes. Thèse. Paris, 1957

(٢) أنظر على سبيل المثال ، عمر ومحى الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية . بيروت ١٩٧٢ ، ص ١٨٧ .

عن مثيلاتها في الدول النامية مما يغير من دور البنوك التجارية في هذا الصدد.

ان قطاع التصدير في الدول النامية يعتمد على نشاط كان موجوداً من قبل ، والجديد هو توجيه الانتاج في هذا النشاط نحو السوق العالمي وما يستتبع ذلك من تغيرات أساليب الانتاج والادارة . فصادرات القطن والمطاط والكاكاو وغيرها أصبحت تنتج لسوق دولية مما يستتبع ظهور الاقتصاد التقدي لهذه المحاصيل وظهور أثمان دولية لها ، وبحيث يخضع انتاجها وتسويقها لاعتبارات السوق وليس لحكم العادات والتقاليد كما يجري في القطاع التقليدي .

ويستتبع هذا الانتاج الكبير للسوق الدولية توفير الوسائل الحديثة للانتاج ، وبوجه خاص توفير أساليب مناسبة لتمويل انتاج محاصيل التصدير وعلى هذا الأساس نشأت البنوك التجارية في الدول المتخلفة (١) . فهذه البنوك تعمل كمفروع لبنوك أجنبية رئيسية توجد عادة في الدول المتقدمة التي تمثل السوق الرئيسي لصادرات الدول المتخلفة . وهذه الفروع تقوم بتمويل محاصيل التصدير في مرحلة الانتاج ، حتى إذا تم التصدير استردت البنوك حقوقها . وهي بذلك لا تقوم الا بدور محدود ولفترات دورية وليس لها أية سياسة مصرفية وأهم المبادئ التي تسير عليها هي قاعدة السلامة . فإصدار وسائل الدفع المحلية للاقراض يتم عادة بغطاء ١٠٠٪ من العملة الرئيسية ، بحيث ان ما تصدره من عملات محلية ووسائل دفع محلية لتمويل الصادرات يجب أن يغطي بالكامل بالعملة الرئيسية للدولة الأم ، ولذلك فان رأسمال هذه البنوك وما يحصل عليه من مدخرات توضع في شكل أرصدة وأوراق نقدية ومالية بالعملة الرئيسية ، ولا تحول إلى عملات محلية إلا لفترات مؤقتة عند تمويل المحصول الرئيسي للتصدير ، ثم تسحب هذه العملة المحلية بعد تمام التصدير وتسديد قيمة القرض للبنك .

cf. Gordon. F. Boreham, Banking Problems With Special (f) Reference to Developing Countries. National Bank of Egypt, Cairo 1967

وهكذا نجد أن البنوك التجارية في الدول النامية نشأت مرتبطة بالازدواج الاقتصادي القائم بها ولخدمة قطاع التصدير لتوفير مصادر التمويل اللازمة .

ورغم أن نشأة البنوك التجارية في الكويت ترجع إلى أحد فروع البنوك الأجنبية ، إلا أنه سرعان ما يتضح اختلاف حاجات قطاع التصدير في الكويت عنها في الدول النامية الأخرى ، ومن ثم اختلاف دور هذه البنوك في الكويت .

ان تاريخ البنوك التجارية في الكويت حديث جداً (١) ، فأول بنك تجارى كان بالفعل أحد فروع البنوك الأجنبية وهو البنك البريطاني للشرق الأوسط الذى منح امتياز القيام بأعمال مصرفية في الكويت لمدة ثلاثين عاماً وذلك عام ١٩٤١ . وقد كانت الروبية الهندية هي العملة الرئيسية السائدة آنذاك وهي تابعة لعملة رئيسية هي الجنيه الاسترليني . وكان يقوم باصدار هذه العملة المحلية البنك المركزى الهندى . فالنظام النقدي الكويتي كان جزءاً من منطقة الاسترليني ، وكان يستخدم وحدات نقد أجنبية (الروبية) تصدرها مؤسسة أجنبية (بنك الهند المركزى) . وبصدور المرسوم الأميري رقم (٤١) لسنة ١٩٦٠ أنشئ مجلس النقد الذى يصدر الدينار الكويتي بناء على طلب البنوك التجارية مقابل الحصول على الاسترليني بسعر صرف ثابت إذا وجدت البنوك حاجة إلى التمويل الداخلى كما يقوم مجلس النقد بسحب الدينار الكويتي بناء على طلب هذه البنوك مقابل دفعة للاسترليني .

وفي نفس الوقت انشئت عدة بنوك تجارية وطنية ، فتأسس بنك الكويت الوطنى عام ١٩٥٢ وبأشر أعماله عام ١٩٥٣ ثم البنك التجارى الكويتي عام ١٩٦٠ وبنك الخليج في نفس العام ثم البنك الأهلى الكويتي عام ١٩٦٧

---

(١) أنظر في هذا الموضوع بحث للدكتور عبد المنعم الطنامل ، النظام النقدي الكويتي ، ١٩٦٩ ، بحث أعد ضمن برنامج خاص لمعهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي مطبوع على الآلة الكاتبة . الكويت .

وفي نهاية عام ١٩٧١ سوف يحل محل فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط  
بنك الكويتي والشرق الأوسط . وأخيراً فقد صدر القانون رقم ٣٢  
لسنة ١٩٦٨ بإنشاء البنك المركزي في الكويت لأول مرة وتنظيم المهنة  
المصرفية .

ونلاحظ أن الحكومة قد اتجهت إلى تخفيف ارتباط النظام النقدي  
بمنطقة الاسترليني ، فخفض الاعتماد على الاسترليني في غطاء الاصدار مع  
زيادة نسبة الذهب والعملات الأخرى ، بالإضافة إلى أن تنظيم منطقة  
الاسترليني ذاته ، وقد ساعد على تخفيف القيود على الصرف في إنجلترا ،  
قد أدى إلى أن رابطة منطقة الاسترليني ذاتها قد ضعفت إلى حد بعيد . ولهذا  
الأسباب وغيرها رفضت الكويت متابعة إنجلترا في تخفيض عملتها عام ١٩٦٧

وإذا كانت نشأة النظام النقدي والمصرفي في الكويت تشبه الأوضاع  
في الدول النامية الأخرى ، فإن البنوك التجارية لم تقم بأى دور في تمويل  
الصادرات وهو الدور الرئيسي الذي قامت من أجله في الدول النامية  
الأخرى .

لقد ذكرت أن أهم ما يميز اقتصاد الكويت هو الانفصال بين نمط  
الاستهلاك ونمط الإنتاج . فالاستهلاك لا يختلف عنه في أكبر الدول المتقدمة  
في حين أن الجهاز الإنتاجي مازال متخلفاً . والسبب في ذلك يرجع إلى  
وضع صناعة النفط في الكويت ، فهي صناعة حديثة ومتقدمة جداً وقد  
ألحقت إلى الاقتصاد الكويتي من الخارج لكي تعمل أساساً لخدمة السوق  
العالمي . فهي من هذه الناحية تقابل قطاعات التصدير المتقدمة في الدول  
النامية . ولكنها تختلف عن هذه القطاعات في أنها ليست فقط موجهة للسوق  
العالمية ، ولكنها تكاد تعتمد كلياً على عناصر إنتاج أجنبية . فهي صناعة  
ذات كثافة رأسمالية عالية ، وحاجتها إلى العمل قليلة نسبياً ، فضلاً عن أن  
نوع العمل المستخدم فيها هو عمل فني ماهر ، لذلك نجد أن أغلب عناصر

الانتاج فيها هي عناصر أجنبية . وان ما تحصل عليه الكويت من دخل للبتزول هو نظير حتموق الملكية فهو أقرب إلى الربيع الاقتصادي وليس نتيجة مساهمة انتاجية حقيقية . وهكذا نجد أن قطاع التصدير في الكويت ليس مجرد توجيه نشاط احد القطاعات القائمة لخدمة السوق العالمي ، بل انه خلق كامل وجديد لقطاع لم يكن موجوداً بأية صورة من الصور ، فهو امتداد اقتصادي للاقتصاد العالمي ارتبط جغرافياً بالكويت ، ولذلك فان هذه الصناعة تعتمد اعتماداً كلياً على السوق العالمي في توفير عناصر الانتاج اللازمة وفي توفير الطلب والسوق كما أن التمويل أيضاً يعتمد على نفس المصادر الخارجية .

ولذلك نجد أن البنوك التجارية لم تقم بنفس الدور المخصص لها في الدول النامية لتمويل الصادرات نتيجة للوضع الخاص بقطاع التصدير في الكويت . وعلى العكس من ذلك فان النشاط الأساسي للبنوك التجارية هو تمويل الواردات - أي المرحلة الأخيرة من المراحل الانتاجية قبل الوصول إلى المستهلك - وهذا مظهر من مظاهر الانفصال بين نمط الانتاج ونمط الاستهلاك . فجهاز الانتاج المحدود في الكويت لا يكاد يحتاج إلى خدمات البنوك التجارية ، بعكس هيكل الاستهلاك المتقدم والمتنوع مما وجه نشاط البنوك لخدمته . ويمثل الائتمان المصرفي نسبة عالية جداً من قيمة الواردات تبلغ حوالى نصف القيمة . وبطبيعة الأحوال فانه يصعب الاعتقاد بأن الائتمان المصرفي يتركز في التجارة الخارجية ، ورغم عدم توفر بيانات مفصلة فانه يبدو أن هذا هو المجال الرئيسي للائتمان المصرفي .

وإذا كانت البنوك التجارية في الكويت لم تقم بالدور التقليدي للبنوك التجارية في الدول النامية لتمويل الصادرات ، فهناك محل للتساؤل عما إذا كان دور هذه البنوك يشابه أو يقترب من دور البنوك في الدول المتقدمة ؟

( ٢ )

من المعروف ان البنوك التجارية هي نوع من المؤسسات المالية الوسيطة

ولكنها ليست مؤسسات مالية عادية إذ أنها تتميز بقدرتها على زيادة السيولة في الاقتصاد (١) .

فالنشاط الاقتصادي يؤدي إلى توزيع دخول على الوحدات مقابل مساهمتها في الانتاج عن طريق العمل أو الملكية . وتستخدم هذه الدخول الموزعة للانفاق على الاستهلاك من جانب الأفراد والاستثمار من جانب المشروعات ، وليس من الضروري - بل نادراً - أن يتوافق نمط سلوك الوحدات باعتبارها كاسبة للدخل وباعتبارها منفقة له ، فقد يكون الانفاق أقل أو أكثر من الدخل (٢) . ولذلك نجد بعض الوحدات تعاني من عجز في حين تعرف وحدات أخرى فائضاً ، فغالباً ما يكون انفاق الأفراد أقل من دخولهم ، كما تنفق المشروعات عادة على استثمارات أكثر من دخولها . ولذلك فإن حسن سير الاقتصاد يتطلب إيجاد الوسائل الكفيلة بنقل الفائض من الوحدات الفائضة إلى الوحدات العاجزة ، أو بمعنى آخر وضع مدخرات المدخرين تحت تصرف المستثمرين . وبطبيعة الحال فإن ذلك يتم مقابل فائدة مناسبة تعوض المدخر عن مخاطر عدم الوفاء ، وعن التخلي عن جزء من دخله في الحاضر ، وهو يمثل أيضاً جزءاً من النفقة التي يتحملها المستثمر مقابل زيادة قدرة قدرته على الحصول على دخول في المستقبل بزيادة طاقته الانتاجية .

وتقوم المؤسسات المالية والوسيلة بتيسير وضع الفائض الذي تحققه الوحدات الفائضة تحت تصرف الوحدات العاجزة بأفضل الشروط الممكنة فوجود هذه المؤسسات الوسيطة من بنوك وصناديق ادخار واستثمار وشركات تأمين يغني المدخر والمستثمر من مشقة البحث عن الشخص المناسب . فن

---

(1) cf. R. S. Sayers, Modern Banking, oxford at the Clarendon Press, 1964, pp. 175

(2) cf. John G. Gurley and E.S. Show, Money in a Theory of Finance, The Brookings Institutions, Washington, 1960



لديه فائض يتجه إلى احدى المؤسسات الوسيطة ويقدم اليها هذا الفائض مقابل سعر فائدة معقول . كما أن من يحتاج للاقتراض يتجه أيضاً إلى نفس هذه المؤسسات للحصول على حاجته مقابل فائدة معقولة . ولا يقتصر الأمر على تيسير التقاء المقرضين بالمدخرين بل ان مزايا التخصص والانتاج الكبير من شأنها نقل الفائض بأحسن الشروط الممكنة للطرفين ، ومن ثم فهي تحقق فائدة أكيدة للاقتصاد القومي إذ أنها تؤدي إلى تخفيض نفقة هذا التمويل إلى أدنى حد .

والواقع ان ما تحققه هذه المؤسسات المالية الوسيطة من أرباح انما هو مقابل الميزة التي يجنيها الاقتصاد القومي من نشاطها ، فالمدخر الفرد بالنظر إلى صغر رأسماله وضيق نشاطه انما يتعرض لمخاطر ضخمة إذا صادف مقرضاً معسراً أو غير أمين ، ولذلك يلجأ عادة إلى المبالغة في أسعار الفائدة التي يتقاضاها لمواجهة هذه المخاطر المحتملة . وهذا هو التفسير الاقتصادي لأسعار الفائدة الباهظة التي يحصل عليها المرابون . وهي مسألة لا تعود إلى جشع هؤلاء بقدر ما تعود إلى ضخامة المخاطر التي يتعرضون لها .

أما المؤسسات المالية الوسيطة التي تخصص في استلام ودائع المدخرين ثم أقراض هذه الودائع للمستثمرين فإنها بالنظر لاتساع حجم عملياتها ونشاطها وتنوع معاملاتها تستطيع أن تخفض نسبة مخاطرها بدرجة كبيرة ، وهذا هو قانون الاعداد الكبيرة . فالمخاطر التي يتعرض لها المدخر الفرد تكاد تنعدم إذا أودع مدخراته مؤسسة مالية ضخمة وحيث لا يمثل قرضه سوى نسبة ضئيلة جداً من الأموال المودعة لديها ، ولذلك فان هذا المقرض يقبل تخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على الايداع لأن مخاطر عدم الدفع قد انعدمت أو كادت ، وبالنظر لتوزيع القروض التي تمنحها هذه المؤسسات على عدد كبير من المستثمرين فان مخاطر عدم الدفع تقل نسبتها بشكل واضح وهكذا تتقاضى المؤسسة الوسيطة فائدة معقولة جداً من المستثمر .

ولا يقتصر الأمر على توفير التمويل في الاقتصاد القومي من الوحدات

الفائضة إلى الوحدات العاجزة بأقل نفقة ممكنة ، بل ان هذه المؤسسات المالية الوسيطة تساعد على زيادة فرص التمويل في الاقتصاد لتشجيع الكثير من الوحدات على زيادة مدخراتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين وهذه المؤسسات تصدر أنواعاً عديدة من الأصول المالية المتنوعة من حيث الخصائص التي تنفق أكثر مع اختلاف الظروف وتساعد على زيادة المدخرات . فالأصول تختلف فيما بينها من حيث درجة السيولة ومن حيث الفائدة ومن حيث طول المدة والمخاطر .. ، وهذا من شأنه أن يساعد على زيادة المدخرات . وهكذا لعبت المؤسسات الوسيطة دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية .

وتشترك البنوك التجارية مع بقية المؤسسات الوسيطة الأخرى في أداء هذه الخدمة للاقتصاد القومي ، ولكن البنوك التجارية تتميز عن غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة بأنها مؤسسات تزيد من السيولة في الاقتصاد القومي ، وهذه هي الصفة المميزة للبنوك التجارية، وهذا هو دورها الأساسي . إذ أن نمو الانتاج ونمو المبادلات يسيران معاً . ونمو المبادلات رهن بتوفير وسائل الدفع اللازمة . ولذلك فقد كان اكتشاف النقود وتطورها مرتبطاً بنمو وتطور المبادلات . وتمثل البنوك خطوة أخيرة في تنمية وسائل الدفع المتاحة للاقتصاد . ولذلك فان من أهم خصائص البنوك التجارية هو خلق السيولة أو وسائل الدفع .

ونلاحظ ان وسائل الدفع هي استجابة للاقتصاد وللحاجات المتطورة . فقد كانت وسائل الدفع الأولى تتكون من بعض السلع الهامة وهذه - هي مرحلة النقود السلعية - ثم أصبحت من المعدن النفيس (الذهب والفضة) وهذه - مرحلة النقود المعدنية - ثم ظهرت أوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي وهذه - مرحلة النقود الورقية . والآن فاننا نعيش مرحلة نقود الودائع أى وسائل الدفع التي يخلقها البنك التجارى . فالبنك التجارى لا يعدو أن يكون مؤسسة تقدم مديونيتها الخاصة للأفراد أو المشروعات . وهكذا تؤدي البنوك التجارية إلى زيادة وسائل الدفع أو السيولة في الاقتصاد القومي . ويتم تقديم هذه المديونية مقابل حقوق للبنوك على الأفراد أو على

المشروعات وهى حقوق ترد على السلع والخدمات التى يعرضونها أو التى ينتجونها . فالبنك التجارى إذا كان يقوم بمبادلة الالتزامات والمديونيات فإنه يضيف شيئاً جديداً للاقتصاد القومى وهو السيولة . لأن دين البنك التجارى وحده يتمتع بالقبول العام ومن ثم يستخدم كوسائل دفع فى المعاملات . ومن الطبيعى أن زيادة الانتاج والمبادلات تستدعى زيادة وسائل الدفع والا أصيب الاقتصاد بأزمة سيولة تقيد من نموه . وهناك من يرى ضرورة زيادة عرض النقود باستمرار لمواجهة النمو المضطرب للاقتصاد (فردمان) وان نقص السيولة يودى فى بعض الأحيان إلى انكماش الاقتصاد(١).

ومن المتصور نظرياً امكان اجراء أى حجم من المبادلات بكمية محدودة من وسائل الدفع إذا سمحنا للمستوى العام للأسعار بالانخفاض باستمرار ولسرعة تداول النقود بالزيادة المستمرة . ومع ذلك هناك اعتبارات هيكلية تحول دون امكان تحقيق هذا الاحتمال . فأسباب جمود الأسعار متعددة فى الاقتصاديات الحديثة . فهناك «الخداع النقدي» وما يستلزمه من عدم انقاص بعض الأثمان والدخول النقدية . وهناك القيود التشريعية التى تضع حدوداً دنيا لبعض الدخول النقدية . وهناك موقف النقابات العمالية من تخفيض الأجور النقدية . وهناك العقود المؤجلة .. وهكذا فان أسباب جمود الأسعار متعددة فى الاقتصاديات الحديثة وبالمثل فان هناك حدوداً فنية على إمكانية زيادة سرعة التداول . ولذلك فن الطبيعى أن نتوقع زيادة وسائل الدفع مع زيادة النمو الاقتصادى وزيادة حجم المبادلات المترتبة عليه .

ازاء هذه الحاجة المتزايدة لوسائل الدفع ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات مالية خالقة لوسائل الدفع المتاحة للاقتصاد وزيادة سيولته ، وهذه الوسائل تتناسب بدرجة أكبر وحاجات الاقتصاد المعاصر لأنها تتمتع بمرونة كبيرة لا تتحقق بنفس الدرجة لوسائل الدفع الأخرى . وليس معنى ذلك أن هناك علاقة سببية واضحة بين حاجات المعاملات وبين حجم هذه الوسائل .

(1) cf. M. Friedman et W. Heller, Politique Monétaire ou Politique Fiscale, ( trad ) Paris 1969, pp. 65.

وقد كان الاقتصاديون التقليديون يرون ان للبنوك دوراً سلبياً يقتصر على تسجيل حاجات السوق بحيث يوسع أو يضيق من الائتمان حسب هذه الحاجات ، ولكن الاتجاه الآن يميل إلى الاعتقاد بعدم وجود هذه العلاقة وأن البنوك تتمتع بدور ايجابي في تحديد حجم الائتمان ، ومن ثم في وسائل الدفع بما يؤثر على النشاط الاقتصادي نفسه بالتحفيز أو بالتضييق . والذي لا جدال فيه هو أن الاقتصاد الحديث يحتاج إلى هذه البنوك التجارية لخلق وسائل جديدة للدفع ولزيادة سيولة الاقتصاد بما يتناسب مع نمو المبادلات . والواقع ان مجرد القاء نظرة عابرة على ميزانية البنك التجاري في أية دولة متقدمة كاف للدلالة على دوره في هذا الصدد . فالعنصر الرئيسي في خصوم (مطلوبات) الميزانية يتكون من الودائع أي مديونية البنك ، والعنصر الرئيسي في أصولها (الموجودات) يتكون من حقوق البنك قصيرة الأجل في شكل اذونات خزانة وأوراق تجارية مضمومة وقروض واعتمادات للأفراد والمشروعات ، أي أن البنك يعرض مديونيته مقابل حقوق قصيرة الأجل مرتبطة بالانتاج والمبادلات داخل الاقتصاد .

والآن ماذا عن الوضع في الكويت ؟؟ . هل يعاني الاقتصاد الكويتي حقاً من نقص في السيولة يستدعي نشاط البنوك التجارية لمواجهة هذا النقص؟

الواقع ان الاقتصاد الكويتي يمتاز بدرجة عالية من السيولة ويصعب الاعتقاد بأن البنوك التجارية في الكويت تساهم في زيادة درجة سيولة الاقتصاد . وليس من الغريب أن تطرح في سوق الكويت أسهم وسندات إحدى الشركات المساهمة لكي تغطي في أيام معدودات ولأكثر من مائة ضعف من القيمة المطروحة (اسهم بنك الكويت والشرق الأوسط) .

ونظرة سريعة على ميزانية البنوك التجارية في الكويت توضح لنا حقيقة دورها في خلق السيولة النقدية (١) . فنلاحظ ان أهم عناصر المطلوبات هو

---

(١) البيانات المتعلقة بميزانية البنوك التجارية في الكويت مأخوذة من التقرير السنوي الأول للبنك المركزي الكويتي . الكويت ١٩٧١ .

ودائع المقيمين في الكويت حيث تمثل في المتوسط خلال الفترة ٦٣ - ١٩٧١ حوالي ٨٢,١٪ من صافي مطلوبات البنوك التجارية .

ولا جدال في أن هذا الوضع يتفق مع العمل في البنوك التجارية بالدول المتقدمة حيث تمثل ودائع الأفراد والمشروعات العنصر الأساسي من مطلوبات البنك . ولكن ارتفاع نسبة الودائع بين خصوم ميزانية البنوك التجارية لا يكفي للدلالة على أن هذه البنوك تقوم بخلق سيولة جديدة في الاقتصاد ، بل ان الأمر يحتاج إلى مزيد من التأمل . وأول ما نلاحظه على توزيع هذه الودائع بين ودائع حالة وودائع ادخارية وودائع لأجل ارتفاع نسبة الودائع الادخارية والودائع لأجل من بين الحجم الكلي للودائع ، فنسبة الودائع الحالة إلى مجموع الودائع في الفترة المتقدمة يبلغ ٣٢,٨٪ أي أقل من الثلث وهذه النسبة لا تمثل الحقيقة ، وذلك لارتفاع نسبة هذه الودائع في السنوات الأولى كثيراً، إذ بلغت أكثر من ٥٠٪، في حين أنها لا تكاد تبلغ الخمس الآن. ويفسر ذلك الاتجاه السابق بسبب حداثة العهد بالنظم المصرفية ، فقد كان الكثير من الودائع الحالة يخفى ودائع ادخارية . فنظراً للجهل بالفرص المتاحة أو لبعض الاعتبارات الدينية اتجه الكثيرون لتفضيل الودائع الحالة .

ان البنك التجارى انما يخلق وسائل دفع جديدة بصدد الودائع الحالة «غيب الاطلاع» ، أما الودائع الادخارية ولأجل فهي تنتج عادة من ابداع حقيقى من جانب الأفراد لدى البنوك التجارية ولذلك فهي لا تمثل وسائل دفع جديدة يخلقها النظام المصرفى . فالودائع الادخارية ولأجل تمثل وسائل دفع سمحت من التداول ووضعت تحت تصرف البنوك ليقوم باعادة توزيعها . وبعبارة أخرى فان دور البنك التجارى بالنسبة للودائع الادخارية ولأجل هو عادة دور الوسيط المالى الذى يجمع مدخرات الوحدات الفائضة لكي يضعها تحت تصرف الوحدات العاجزة .

ولا يقتصر الأمر على ما تقدم بل ان الودائع الحالة لا تمثل خلق وسائل

دفع جديدة الا بالقدر الذي تكون فيه هذه الودائع (مديونية البنك) افتراضية وليست حقيقية - أي انها ليست مقابل عملية ايداع حقيقي من جانب الأفراد والمشروعات - ولذلك فان الأمر يقتضى التعرض لجانب الموجودات (الأصول). والملاحظة المزدوجة التي تبدو من مراجعة موجودات البنوك التجارية هي ، من ناحية ، ارتفاع نسبة الموجودات الأجنبية ، ومن ناحية انخفاض نسبة الائتمان المصرفي (السلفيات والحصصيات للمقيمين) .

وعلى ذلك فان زيادة المديونية للبنوك التجارية في الكويت قد أصطحب زيادة الدائنية بالنسبة للخارج ، ومعنى ذلك أن النظام المصرفي لا يخلق وسائل دفع جديدة ليحقق بها الاقتصاد الكويتي ولكنه يستخدم موارده من مدخرات للتوظيف في الخارج . ورغم الزيادة المستمرة في قيمة الائتمان المصرفي الممنوح للاقتصاد الداخلى فاننا نلاحظ ثباتاً كبيراً في نسبة هذا الائتمان المصرفي وفي الموجودات الأجنبية بالنسبة إلى صافي الموجودات . ومعنى ذلك انه رغم نمو الاقتصاد الكويتي في الفترة المشار إليها وزيادة الدخل القومى بها ، الا أن هيكل الائتمان قد ظل ثابتاً إلى حد بعيد . وإذا كان الائتمان المصرفي قد زاد مع زيادة الدخل القومى بنسبة أكبر قليلاً فانه قد حافظ على نفس العلاقة مع نمو الواردات ، وهذا ما يؤيد ما سبق أن ذهبنا اليه من أن الائتمان المصرفي انما يستخدم عادة لتمويل الواردات .

وواقع ان الاقتصاد الكويتي على درجة عالية جداً من السيولة تمكنه من التوظيف في الخارج . ولذلك نجد أن السوق النقدية ممثلة في اذونات الخزانة والأوراق التجارية المقدمة للخصم لا زالت ضئيلة القيمة مما يفيد نقص الحاجة إلى السيولة .

وحقيقة الأمر أن المدخرات في الاقتصاد الكويتي كبيرة جداً وتجاوز كثيراً طاقة الاقتصاد على امتصاصها في استثمارات محلية . ولذلك فان الجزء الغالب من مديونية البنوك التجارية الكويتية لم تنشأ نتيجة قيام هذه البنوك بخلق ودائع افتراضية لسد حاجة الاقتصاد إلى السيولة . ولكنها نشأت عن

عملية ايداع حقيقي تقوم بمقتضاه الوحدات الفائزة بايداع الفائض من مدخراتها لدى البنوك لكي تقوم باستثمارها وخاصة في الخارج . وهكذا نجد أن دور البنوك التجارية هنا لا يخرج عن دور المؤسسات المالية الوسيطة ، وربما تكون النتيجة المنطقية المترتبة على ذلك هو أن البنوك التجارية بالنظر إلى اختلاف دورها لا يمكن أن تتقيد بنفس قواعد البنوك التجارية في الدول المتقدمة وان عليها أن تتبع سياسة أكثر جرأة وهو ما سنشير اليه في النهاية .

وهذه الزيادة في سيولة الاقتصاد الكويتي ترجع إلى اعتبارات لا تخفى . فالدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي مرتفع جداً في الكويت دو ينشأ أساساً من قطاع تصدير النفط . ويؤدي هذا من ناحية إلى زيادة حجم المدخرات بالنسبة إلى فرص الاستثمار المحلي ، ومن ناحية أخرى إلى ارتفاع سيولة الاقتصاد الكويتي .

فع أن الأهمية النسبية لقطاع النفط أخذت تتناقص بمرور الوقت في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث تمثل في السنوات الأخيرة حوالي ٥٦٪ فقط الا أن هذا القطاع مازال مهيمناً إلى حد بعيد على تكوين الناتج المحلي ، ويباشر نوعاً من تأثيره المضاعف على الاقتصاد القومي . فقد أدى انخفاض الدخل من النفط في سنة ١٩٦٧ نتيجة للعدوان في الشرق الأوسط بنسبة ١٧,١٪ إلى تخفيض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٪ فقط وهو أدنى مستوى عرفه الاقتصاد الكويتي في سنوات ما بعد النفط ، كما أدت زيادة الدخل من النفط بمعدل ١١,٨٪ في ١٩٦٩/٦٨ إلى ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩,١٪ ، وأدى تناقص معدل الزيادة في دخل النفط إلى ٥,١٪ في ١٩٧٠/٦٩ إلى تراجع معدل النمو في الناتج المحلي إلى ٣,٨٪ . والواقع ان القطاعات الانتاجية (١) الأخرى التي تشترك مع قطاع النفط في تكوين

(١) الواقع أن الجزء الأكبر من الانتاج المحلي - غير النفط - يمثل السلع المحلية التي لا تدخل بطبيعتها في التجارة الدولية أو التي تمثل نفقات نقلها نسبة كبيرة من قيمتها . راجع في التفرة بين السلع الدولية والسلع المحلية :

Y. E. Meade, The Balance of Payments, oxford University Press 1952 pp. 232

الناتج المحلي تمثل بصفة عامة الحد الأدنى من الخدمات والانتاج المحلي اللازم لتحويل دخل النفط إلى خدمات و سلع محلية ، ولذا فهي تتكون من الانشاءات والمساكن والكهرباء والماء وخدمات التوزيع والنقل والتخزين والمواصلات والتجارة والخدمات العامة الأخرى . وهذا ما يعكس الانفصال بين هيكل الانتاج وهيكل الاستهلاك ، فبالرغم من ارتفاع نمط الاستهلاك ورقبه ، فان هيكل الانتاج لا يكاد يشغل إلى جانب صناعة النفط سوى الحد الأدنى اللازم لتسكين الاستهلاك محليا .

كذلك لا يخفى أن عدم وجود احصاءات بالأثمان الثابتة والاقتصار على الأثمان الجارية من شأنه أن يعطى صورة غير صحيحة دائما . فعلى حين أن أثمان النفط تخضع لقدر كبير من الثبات - وباستثناء الاتفاقات الأخيرة سنة ١٩٧٠ - فان الأثمان الأخرى تتغير باستمرار وبوجه خاص في ميدان التجارة والخدمات ، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة مساهمتها النسبية في تكوين الناتج الاجمالي المحلي . (١)

وقد أدى الوضع المتقدم إلى ارتفاع حجم المدخرات بشكل كبير . فالاستهلاك في الكويت يمثل حوالى ٥٤٪ ومعنى ذلك ان قدرة الاقتصاد الكويتي على الادخار تجاوز ٤٥٪ من الناتج الاجمالي المحلي ، وهذه نسبة عالية جداً بالمقارنة إلى المعدلات الدولية . ويساعد على ذلك بالإضافة إلى ارتفاع الدخل القومي ومن ثم الميل للادخار ، ان صناعة النفط من الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ومن ثم فان دخول العمل تكون قليلة نسبياً في هذه الصناعة مما يزيد من القدرة على تكوين المدخرات . بل ان توزيع الدخول في الكويت بصفة عامة يتميز بضعف حصة دخول العمل بالنسبة إلى دخول الملكية . فهذه الحصة تراوحت بين ٢٣,٩٪ في ١٩٦٧/٦٦ وبين ٢٦,٥٪ في ١٩٧٠/٦٩ وهي نسبة منخفضة جداً بالمقارنة إلى الدول المتقدمة والتي تبلغ حوالى ٥٠٪ من الدخل القومي ، ومن المعروف ان الميل للادخار يكون أكبر بالنسبة إلى دخول الملكية . وهكذا نجد انه قد توافرت للكويت ظروف مساعدة على ارتفاع تكوين المدخرات نتيجة لارتفاع الدخل القومي وطريقة توزيعه .

(١) أقيمت هذه المحاضرة قبل الارتفاعات الأخيرة في أثمان النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .



وفيما يتعلق بفرض الاستثمار المحلي فهي أيضاً محدودة بسبب الوضع الخاص لهيكل الانتاج (١) . فصناعة النفط تعتمد في تمويل الاستثمار على المصادر الخارجية بالنظر إلى وضعها كامتداد للاقتصاد العالمي ملحقاً بالاقتصاد الكويتي . والقطاعات الانتاجية الأخرى طلبها محدود للاستثمار - بوجه خاص في السنوات الأخيرة لأن معظمها متعلق باقامة البناء الأساسي infrastructure لمجتمع الاستهلاك في الكويت من انشاءات وطرق ومساكن وشبكات كهرباء ومياه وما إلى ذلك، وقد بدأت حاجتها إلى النمو تتناقص بعد المراحل الأولى ذات الطلب الكبير . وأخيراً فإن النظام النقدي في الكويت وهو يربط إصدار النقود الورقية بالذهب والعملات والأوراق الأجنبية (مادة ١٢ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨) لا يمكن أن يعاني من أى مشكلة للسيولة في دولة تمثل صادراتها هذه النسبة المرتفعة من الانتاج القومي .

ولذلك نستطيع أن نفهم كيف أن انشاء البنوك التجارية ونموها في الكويت لم يكن مستنداً إلى حاجة الاقتصاد الكويتي إلى مزيد من السيولة . وهنا يمكن ان نتساءل ، ألا يمكن أن تتحول الكويت إلى مركز مالي كما هو الحال بالنسبة إلى سويسرا وإلى حد ما لبنان وخصوصاً إذا تذكرنا ان السوق النقدي السويسري يتميز أساساً بارتفاع درجة سيولته ، وفي هذه الحالة يمكن أن تقوم البنوك التجارية بدور أساسي لهذا المركز المالي الدولي ؟

- ٣ -

قد يكون من المناسب أن نبدأ بعرض سريع لخصائص الاقتصاد السويسري . لاشك أن الاقتصاد السويسري قد حقق تقدماً كبيراً واستقراراً غير عادي . وهذا الاقتصاد يقوم ضمن وظائف أخرى هامة بدور كبير باعتباره مركزاً مالياً عالمياً . فما هي خصائصه والتي مكنته من القيام بهذا الدور؟

سويسرا بلد صغير ، حوالي ستة ملايين نسمة ، تحتل مكاناً جغرافياً

(١) مجلس التخطيط الكويتي ، الاقتصاد الكويتي ١٩٧٠/٦٩ .

ملمحوظاً في قلب أوروبا وترتبط بعلاقات وثيقة ودائمة بجيرانها . وقد اتبعت سياسة اقتصادية حرة دائماً واستطاعت المحافظة عليها ، كما أن بها نهضة صناعية كبيرة وتتميز بشعب قادر ونشيط .

ولعل أول ما يستوقف النظر في الاقتصاد السويسري هو درجة السيولة العالية التي يتمتع بها (١) ، فالبنوك الخمسة الكبار في سويسرا :

Swiss Credit Bank, Union Bank of Switzerland, Swiss Bank Corporation, Banque Populaire Swiss, Leu & Com.

تحتفظ بأرصدة نقدية تمثل نسبة عالية جداً من مجموع أرصدها تجاوز عادة ١٥٪. وتصل أصولها السائلة إلى ٢٠ - ٢٥٪. والسيولة العالية في الاقتصاد السويسري ترجع إلى أسباب هيكلية خاصة بهذا الاقتصاد . فهناك نقص شديد في فرص الائتمان قصير الأجل بحيث ان الطلب على السيولة يعتبر محدوداً جداً في سويسرا . فالسوق النقدي في سويسرا ينقصها عنصر أساسي وهو أذونات الخزانة . ففي انكلترا مثلاً نجد أن السوق النقدية تدور بصفة أساسية حول خصم أذونات الخزانة البريطانية ونفس الشيء نجده في معظم الدول المتقدمة. أما سويسرا فان الخزانة تصدر عدداً محدوداً من السندات التي ظل حجمها ثابتاً إلى حد بعيد . كذلك فان الأوراق التجارية وخصمها لا تمثل الاجزاء محدوداً في الاقتصاد السويسري . فعادة تلجأ الوحدات الاقتصادية المختلفة إلى سد حاجتها من وسائل الدفع من أصولها السائلة وقل أن تلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل . وقد ترتب على ضعف السوق النقدية في سويسرا وارتفاع درجة سيولتها أن قلت الحاجة إلى النظم والمؤسسات النقدية . فالبنوك التجارية في سويسرا تقوم وحدها تقريباً في ميدان السوق النقدية ، أما في لندن مثلاً وحيث تزيد الحاجة إلى السيولة فان المؤسسات التي تقوم بهذه الوظائف تعدد . فنجد إلى جانب البنوك التجارية بيوت الخصم وبيوت القبول وغيرها

---

(1) cf. Franz Aschinger, Switzerland as a Financial Center, National Bank of Egypt, Fiftieth Anniversary Commemoration lectures, Cairo, 1960 .

وفي مواجهة هذا الطلب المحدود الائتمان قصير الأجل في سويسرا نجد ان قدرتها على توفير مصادر التمويل كبيرة جداً . فمن ناحية نجد أن الاقتصاد السويسري يحقق نسبة عالية جداً من المدخرات لا تعرفها مثيلاتها من الدول الأوروبية الأخرى . وفي نفس الوقت يحصل الاقتصاد السويسري على تيار مستمر من رؤوس الأموال الأجنبية وبوجه خاص رؤوس الأموال الساخنة . ومن ناحية ثانية نجد أن فرص الاستثمار المحلي في سويسرا محدودة وهي تقتصر على تمويل البناء (حوالي ٧٠٪) وبعض المشروعات الفيدرالية ولذلك فإن الاقتصاد السويسري بطبيعته اقتصاد مصدر لرأس المال .

وتوظف البنوك السويسرية جزءاً كبيراً من أرصدها السائلة في أوراق أجنبية قصيرة الأجل وبوجه خاص في سوق نيويورك التقدي حيث تحتفظ بكميات هائلة من اذونات لخزانة الأمريكية والأوراق التجارية المقبولة والمضمومة فيها . وعادة تستخدم البنوك السويسرية لهذا الغرض رؤوس الأموال التي ترد إليها من الخارج (نظراً لطبيعتها الساخنة) . وهكذا نجد أن نقص فرص الائتمان القصير الأجل في الداخل قد عوض بتوظيفه ، في ائتمان قصير الأجل في الخارج . كذلك تقوم البنوك السويسرية بالاستثمار في الخارج لمدة طويلة أو متوسطة . وتبلغ قيمة الاستثمارات الخارجية للبنوك الرئيسية في سويسرا حوالي ثلث الأصول وبالنسبة للبنوك في مجموعها تراوح النسبة بين ١/٨ - ١/١٠ من مجموع أصولها .

ومما يميز الاقتصاد السويسري الحرية الكاملة والتدخل المحدود من جانب الشارع . فالتدخل محدود بدور البنك المركزي وهذا الدور ضئيل جداً في حد ذاته . فعمليات السوق المفتوحة غير معروفة الا بالنسبة لشراء الأوراق التي يحل أجل الوفاء لها بعد سنتين على الأكثر (قانون البنك سنة ١٩٥٣) . ورغم ندرة القواعد القانونية التي تنظم السوق السويسرية فمن الواجب أن نعترف بأن هذه السوق منظمة بشكل كبير عن طريق التفاهم فيما بين البنوك وبعضها *Gentleman's agreements* . وقد لجأت الحكومة السويسرية بعد الحرب ولمواجهة السيولة العالية للاقتصاد السويسري إلى

اصدار سندات لتجميد جزء من هذه الأصول السائلة حتى لا تكون ضغطاً  
تضخيمياً . وأخيراً لا ينبغي أن ننسى الدور الذي قامت به سياسات البنوك  
في حماية سرية معاملاتها وهو أمر تدخل الشارع لتوفير حماية قانونية له .

ولهذه الأسباب فلم يكن غريباً أن تصبح سويسرا أحد المراكز المالية  
لاصدار الأوراق المالية الوطنية والأجنبية . وتعتبر نسبة الأوراق الأجنبية التي  
تصدر في السوق السويسري مباشرة بالنسبة إلى مجموع الاصدار أعلى نسبة  
من نوعها في العالم . كذلك تتداول فيها الأوراق المالية الأجنبية والمصدرة  
في الخارج وتمثل نسبة عالية من مجموع الأوراق المتداولة في السوق المالي  
السويسري . وتخضع الأوراق المالية الأجنبية في تداولها في سويسرا لنفس  
التنظيم القانوني لتداول الأوراق الوطنية ، فيما عدا ضرورة الحصول على  
إذن سابق لتداولها . وأخيراً فإن سويسرا تعتبر من أهم أسواق الصرف في  
العالم . فحرية تحويل الفرنك السويسري لم تقيد في أي وقت من الأوقات  
بالنسبة للمقيمين وان كانت قد عرفت بعض القيود لغير المقيمين في أوقات  
الحروب وفي بعض عمليات المقاصة ، ولم تفرض رقابة على المدفوعات  
الابصفة جزئية من مواجهة بعض الدول التي تفرض قيوداً على مدفوعاتها .  
ولذلك فإن تبادل العملات في سويسرا ظل دائماً أحد النشاطات الأساسية .  
ومع ذلك فقد تناقصت أهمية سويسرا كسوق للصرف مع عودة الدول  
الأوروبية إلى حرية تحويل عملاتها بعد سنة ١٩٥٨ . فانتعاش سوق الصرف  
في سويسرا قد ارتبط بالقيود المفروضة على تحويل العملات في الدول  
الأخرى . وهذا يذكرنا بانتعاش سوق الصرف في بيروت بعد فرض القيود  
الشديدة على عملات الدول المجاورة .

ومع ذلك فإن سويسرا قد عرفت بعض المخاطر من الاستثمار في الخارج  
في الأوقات المضطربة وفي أوقات الحروب ، ولذلك فإننا نلاحظ تطوراً في  
الاقتصاد السويسري نحو تخفيف الاعتماد على الاستثمارات الخارجية بعض  
الشيء . فقد زادت دائية سويسرا ومديونيتها للخارج خلال الثلاثين عاماً  
الأخيرة ، ولكن الزيادة في مديونيتها كانت بنسبة أكبر بكثير . فقد زادت

دائيتها للخارج حوالى الضعف فى حين أن مديونيتها قد زادت لعدة أضعاف فالعلاقة بين دائية سويسرا للخارج ومديونيتها له وقد كانت فى الثلاثينيات ٤ : ١ فأصبحت فى الستينيات ٢ - ١ فقط ، وهذا يدل على التيار المستمر لدخول رأس المال الأجنبي إلى سويسرا نظراً للامان الذى تتمتع به خلال تجارب الماضى . وقد شعرت السلطات السويسرية بخطر هذه الرووس الأموال على استقرار النشاط الاقتصادى ، ولذلك تدخلت للحد من دخولها إذا لم تكن مرتبطة بعمليات تجارية حتى تقلل من خطر التقلبات . ولذلك فإن البنوك السويسرية تتبع سياسة متشددة بالنسبة للفوائد على الودائع الجارية وتشرط حدود دنيا لقبول بعض الودائع الجارية من غير المقيمين .

وهذه العجالة عن الاقتصاد السويسرى قد تعطينا بعض المؤشرات حول فرص الكويت فى أن تصبح مركزاً مالياً دولياً وحدود ذلك .

يتضح مما تقدم أوجه الشبه بين الكويت وسويسرا ، كلاهما دولة صغيرة ، وكل منهما يتميز باقتصاد على درجة عالية من السيولة مع مقدرة كبيرة على تصدير رأس المال لأن حجم المدخرات المحلية أكبر بكثير من فرص الاستثمار المحلى ، وأخيراً فإن الكويت تتبع سياسة اقتصادية تنبع عن عدم التقييد للنشاط الحر كما أنها حققت فى السنوات الماضية استقراراً اقتصادياً وسياسياً ملموساً . ولذلك فإنه من الطبيعى أن يكون للكويت دور باعتبارها مركزاً مالياً . وبطبيعة الأحوال فإن البنوك التجارية تستطيع القيام بدور هام فى هذا الصدد . ومع ذلك فإن أهمية دور المركز المالى للكويت مقيدة من ناحية بالقيود التى ترد على الكويت ذاتها بالمقارنة بسويسرا ومن ناحية أخرى بحدود المركز المالى الدولى ذاته .

فبالرغم من أوجه الشبه التى أوردناها فإنه لا ينبغى أن ننسى الأوضاع الخاصة التى لا تتوافر للكويت بنفس الدرجة فى سويسرا . فحجم الكويت الاقتصادى صغير جداً حتى بالمقارنة بدولة صغيرة مثل سويسرا وهذا يشكل بالصورة قيلاً خطيراً على امكانياتها . كذلك فإن سويسرا لم تصل

إلى مركزها الحالي في وقت قصير فهي تقوم بهذا الدور المالي منذ القرن السادس عشر ، كما أن الاستقرار السياسي فيها أمر محقق ومضمون منذ القرن السابع عشر (بمقتضى معاهدة وستفاليا) . وأخيراً فإن سويسرا دولة متقدمة صناعياً تعيش وسط دول متقدمة صناعياً وهناك اتفاق تام بين هذه الدول على حيوية الدور الذي تلعبه سويسرا كدولة محايدة . وهذه أمور لا تتوافر للكويت مع ما تعرفه من تغيرات مستمرة في أوضاع الشرق الأوسط والخليج العربي .

ومع الاعتراف بالتحفظات المتقدمة فإن الكويت قادرة على القيام بدور محدود كمركز مالي ومن ثم فإن البنوك التجارية مدعوة لتأكيد وتدعيم هذا الدور . فالكويت تصلح سوقاً لاصدار أوراق مالية أجنبية مباشرة فيها . وبالفعل فقد تمت بعض الأمثلة لذلك كاصدار سندات البنك الدولي وقيام شركات الاستثمار بالاكتتاب مباشرة في أوراق أجنبية . ومن الممكن أن يتسع هذا الدور وبحيث تقوم البنوك التجارية بدراسة المشروعات المختلفة والاكتتاب فيها وتوجيه النصح للعملاء ، خاصة إذا تذكرنا ان هذه البنوك هي أقرب للوسيط المالي العادي الذي يجمع مدخرات الوحدات الفائضة . كذلك إلى جانب الاصدار المباشر لأوراق أجنبية يمكن أن تتداول الأوراق المالية الأجنبية المصدرة في الخارج . وهنا أيضاً تقوم البنوك التجارية بقدر هام جداً في ارشاد الجمهور بالفرص المتاحة لهم . ومع تزايد خبرة البنوك التجارية الكويتية في هذا الصدد فإنها تستطيع أن تقدم نفس الخدمة لامارات الخليج المحيط بالكويت ، فتلك البنوك نظراً لقدمها النسبي وخبرتها تستطيع أن تجذب مدخرات كبيرة من امارات الخليج لكي توظف بمعرفة هذه البنوك في الأوراق المالية الأجنبية . وأخيراً فإنه من الممكن أن تقوم سوق محدودة للصرف في العملات الأجنبية ، ومع ذلك فقد رأينا أن أهمية هذه السوق قد تناقصت تدريجياً مع عودة الكثير من الدول إلى حرية التحويل . أما بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط التي لازالت تخضع عملاتها لقيود شديدة فمن المحتمل أن يكون وضع بيروت الجغرافي والسياسي أنسب لذلك .

وينبغي أن ندرك مع ذلك أن نمو دور الكويت كمرکز مالي لا يخلو من مخاطر ومن ثم فإنه ينبغي وضع الحدود على ذلك . فهناك مخاطر التقلبات الاقتصادية في السوق المالي العالمي مع ما يرتبط بذلك من تهديد لاستثمارات الكويت في الخارج . بالإضافة إلى خطر التقلبات وعدم الاستقرار الذي قد تتعرض له الكويت من المبالغة في الاعتماد على الأسواق الخارجية . ولذلك فقد رأينا أن سويسرا ذاتها بدأت تضع بعض القيود على تيارات رؤوس الأموال وأن دائنها للخارج بدأت تنمو بمعدل أقل من معدل نمو مديونيتها له .

كذلك لا ينبغي أن ننسى أن مشاكل التمويل الدولي قد أصبحت في الوقت الحاضر مشكلة عالمية يشغل بها العالم أجمع ولم تعد الحلول الفردية مقبولة . والاتجاه هو نحو حاول جماعة هذه المشكلة العالمية . وهنا تستطيع الكويت أن تساهم مساهمة جادة في محاولات التعاون الدولي لحل مشاكل التمويل الدولي قصير الأجل أو طويل الأجل وإذا نجحت هذه المحاولات فإن ذلك سيحقق مصلحة أكيدة للدول الدائنة والدول المدينة على السواء .

فالنظام النقدي الدولي المعاصر يعاني من مشكلات متعددة . فبعد ترك قاعدة الذهب وما كانت تؤدي إليه من توازن تلقائي في العلاقات الدولية لم يستطع المجتمع الدولي أن يصل إلى أوضاع مستقرة منذ الحرب العالمية الأولى . فبعد أن سادت فترة من التدخل والتقييد في العلاقات الدولية في الفترة ما بين الحربين حاولت الدول أن تضع بعد الحرب العالمية الثانية نظاماً أكثر استقراراً ، فحددت اتفاقية بريتون وودز سنة ١٩٤٤ الشكل العام للنظام النقدي الدولي ، وهو يأخذ بنظام ثبات أسعار الصرف ، وقد اقتضى ذلك توفير كميات مناسبة من وسائل الدفع لمواجهة العجز المؤقت في علاقات الدول . وقام الذهب ثم الدولار بوجه خاص بدور العملة الدولية .

على أن الاعتماد على الدولار وإن كان متفقاً مع أوضاع العالم بعد الخروج مباشرة من الحرب حيث معظم اقتصاديات الدول محطمة مما جعل الاقتصاد الأمريكي القوة الاقتصادية الوحيدة في العالم . فإن الوضع قد تغير الآن وبعد إعادة تعمير أوروبا واليابان وظهور الدول الاشتراكية فلم يعد للولايات

المتحدة ذلك الوضع الفريد (١) . ولذا لزم اعادة النظر في نظام السيولة الدولية بحيث يصبح معبراً عن الأوضاع الجديدة . وبطبيعة الأحوال فان الاتفاق على صيغة جديدة للسيولة الدولية ليست أمراً سهلاً وتقتضى تعديلات كثيرة واتفاقات مفضية من جانب الدول . ولذلك فان الوضع الحالي للسيولة الدولية يتميز بالاضطراب لعدم صلاحية نظام بريتون وودز من ناحية وعدم القدرة على احلال نظام جديد محله من ناحية أخرى . وبذلك نشاهد أزمت العملات القوية الواحدة تلو الأخرى .

وأياً ما كان الأمر فقد قامت البنوك المركزية والبنوك التجارية في الدول ذات القدرة على تصدير رأس المال بدور هام في تحقيق نوع من الاستقرار لنظام النقد الدولي ولعبت البنوك السويسرية بالذات دوراً هاماً في هذا الميدان . وليس المقصود من هذه الاشارة دعوة البنوك الكويتية الآن للتدخل لحماية نظام النقد الدولي . ولكن لما لا جدال فيه ان أى تنظيم دولي جديد للسيولة الدولية سوف يتوقف إلى حد بعيد على مقترحات الدول ذات العملات القوية ، ولذلك فان سلامة السياسة المالية والنقدية للكويت أمر ضروري لكي تلعب دوراً في تحديد ملامح نظام النقد الدولي في المستقبل عندما يحين الوقت . وهو أمر لا مناص من مواجهته بعد أن ثبت عجز النظام القائم عن الوفاء بحاجات المجتمع الدولي .

أخيراً فان الدور الملقى على البنوك التجارية في مجال الاستثمارات الخارجية لا بد وأن يراعى التطورات في حركات رؤوس الأموال طويلة الأمد ولذلك ينبغي على هذه البنوك أن تبحث عن الصيغة المناسبة لنشاطها بما يتفق مع خصائص هذا التطور . فنحن الآن في عالم تحتل فيه رؤوس الأموال العامة والاقراض للحكومات نسباً متزايدة . كما تعرف سوق رؤوس الأموال الدولية تطوراً مقابلاً للتطور الداخلى فبدلاً من قيام علاقات

(١) أنظر مقالنا ، السيولة الدولية . معهد الدراسات المصرفية ، رقم ٢٤ ، البنك المركزي



مباشرة بين المقرض (وحدات فائضة) والمقرض (وحدات عاجزة) نجد الاتجاه نحو خلق مؤسسات مالية وسيطة - تجمع مدخرات الدول الفائضة لتضعها تحت تصرف الدول العاجزة . ويرجع هذا التطور لنفس المنطق الداخلى من حيث توفير قدر أكبر من الضمانات وتحقيق التمويل الدولى بأقل نفقة ممكنة . وفى هذا الاتجاه أيضاً تظهر أهمية ضمانات الاستثمارات الأجنبية ولذلك فإن البنوك التجارية الكويتية عليها - إذا أرادت أن تقوم بدور فى هذا السوق الدولى - ان تلائم أسلوبها ونشاطها لهذه المتغيرات الجديدة فى العلاقات الدولية . وبطبيعة الأحوال فان نمو هذا الدور مرتبط بنمو التعاون الدولى ذاته وهو أمر (على حيويته) لا يبدو ميسراً من العقبات .

- ٤ -

وصلنا الآن إلى مرحلة تمكنا من استخلاص بعض النتائج واصداها بعض التوصيات . رأينا ان الظروف الخاصة للكويت قد انعكست على بنوكها التجارية . فهذه البنوك لا تقوم بالدور التقليدى فى تمويل الصادرات كما هو الحال فى الدول النامية . ولكنها من ناحية أخرى لم تنشأ استجابة لحاجة السوق إلى مؤسسات خالقة للسيولة ووسائل الدفع ، فسيولة الاقتصاد الكويتى عالية جداً . وقد رأينا ان هذه السيولة العالية المستمرة مع القدرة على تصدير رأس المال تجعل للكويت دوراً لا بأس به كمركز مالى دولى . ومع ذلك فقد رأينا حدود هذا الدور لوضع الكويت الخاص أو لحدود المركز المالى ذاته .

وإزاء هذه الظروف المختلفة بعض الشيء ، فإن البنوك التجارية الكويتية عليها أن تنتهج سياسة تتفق وهذه الظروف . وقد تعلمنا من التقاليد المصرفية وخاصة فى انكلترا أن البنوك التجارية عليها أن تقتصر على الائتمان قصير الأجل حتى تحقق أكبر درجة من الاستقرار . فيجب على هذه البنوك أن تتجنب المغامرة والاقراض طويل الأجل . وإذا كانت السياسة لم تتبع دائماً بدقة حيث وجدنا مخالفات لها وخاصة من جانب البنوك التجارية فى القارة

الأوروبية حيث عمدت البنوك التجارية الألمانية إلى إعطاء قروض صناعية ،  
فان الأزمة العالمية في الثلاثينات وجهت ضربة قاسية لهذه السياسات غير  
التقليدية . وذلك فقد عادت البنوك التجارية في القارة الأوروبية بصفة  
عامة إلى اتباع المبدأ المصرفي والاقتصار على الائتمان قصير الأجل .

ومع ذلك فهناك محل للتساؤل عن مدى ملاءمة هذه السياسة التقليدية  
لظروف الكويت . فالبنوك التجارية في الكويت كما سبق أن اشرنا أقرب  
أن تكون وسيط مالي يجمع مدخرات الأفراد . وعلى ذلك فانه لا يوجد  
خطر حقيقي من ارتباط هذه البنوك بعمليات طويلة الأجل . فالبنوك التجارية  
الكويتية لا تقوم الا بدور محدود في خلق وسائل دفع جديدة . ولذلك فان  
الخطر من الاسراف في خلق هذه الوسائل وزيادة الضغط التضخمي تكاد  
تكون غير قائمة . ولذلك فانه ينبغي على البنوك التجارية أن تقوم بسياسة  
أكثر جرأة ، وينبغي أن تتحول هذه البنوك إلى شيء أقرب إلى بيوت  
الاستثمار .

وهنا ينبغي أن نشير إلى أن خروج البنوك التجارية في الكويت عن  
الوظائف التقليدية لهذا النوع من البنوك ومشاركتها بدور أكثر ايجابية  
في تمويل الاستثمارات المحلية طويلة الأجل لابد وأن يثير بعض القضايا الهامة .

ودون أن نتعرض لهذه القضايا علينا أن نتذكر ان الخروج على  
القواعد المصرفية التقليدية ينبغي أن يكون موقوتاً باستمرار الظروف الخاصة  
للكويت . أما إذا أدت الاستثمارات المحلية (في المدة الطويلة) إلى زيادة  
حجم الطاقة الانتاجية مع ما ترتب على ذلك من زيادة الطلب على وسائل  
دفع جديدة ، فلا بأس من أن تعود البنوك التجارية إلى حظيرة السلوك  
التقليدي وتترك تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل للمؤسسات المالية المتخصصة  
ولكن طالما انه في الوقت الحالي لا تخرج البنوك التجارية عن كونها مؤسسات  
مالية وسيطة تجمع مدخرات الأفراد فانه لا محل للتقيد بتلك الأساليب  
المصرفية التقليدية .

وقد يبدو غريباً أننا لم نتعرض هنا لدور البنك المركزي في علاقته بالبنوك التجارية ، ولكن هذا يستدعي بحثاً مستقلاً (١) . ومع ذلك من المفيد التنويه هنا بأمرين في صدد دور البنك المركزي . يجب على البنك المركزي أن يتخذ السياسات المناسبة لتشجيع البنوك التجارية على القيام بدور أكثر إيجابية في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل . ويجب على البنك المركزي أيضاً أن يوفر الضمانات التي تحول دون إفراط البنوك التجارية في المغامرة وتعريض مدخرات الأفراد لمخاطر غير عادية ، فالمودع لدى البنك التجاري لمودعة لأجل أو وديعة ادخارية يختلف عن وضع أمواله في إحدى شركات الاستثمار مثلاً فهو لا يرغب في تحمل أى مخاطر . ولذلك فإذا كان البنك التجاري سيقوم بدور أكبر في التمويل الأجل فالتما ينبغي أن يكون ذلك في الحدود المعقولة . ومن الطبيعي أن يكون على البنك المركزي ان يختار الوضع الذى يوفق من ناحية بين تشجيع البنوك التجارية على التمويل الاستثمارى وبين الحد دون الإفراط في تحمل المخاطر من ناحية أخرى . ولعل الهدف الأول في تشجيع البنوك التجارية على مزيد من التدخل في تمويل الاستثمارات كان غرض الشارع من المادة ٣٧ من القانون ٣٢ سنة ١٩٦٨ التى تقضى :

«يجوز للبنك المركزي للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية أو في سبيل تقوية السوق المالية بعد موافقة وزير المالية ان يقرض البنوك أو المؤسسات المالية أو الائتمانية العامة بضمان ما تملك من هذه الأسهم أو السندات والمقصود أسهم وسندات الشركات المساهمة الكويتية أو الشركات ذات الامتياز أو المؤسسات العامة . أما الهدف الثانى فيبدو أن الشارع قد أشار إليه في المادة ٦٦ من نفس القانون حيث تنص :

«يجوز للبنوك أن تشتري لحسابها الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود ٥٠٪ من أموالها الخاصة ولا يجوز تجاوز هذا الحد الا بعد الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي »

(١) أنظر ، سليم الحص ، البنك المركزي والسياسة النقدية في الكويت ، الجمعية الاقتصادية الكويتية ١٩٧٢

ومع ذلك فلا يخفى أن النصوص المتقدمة غير كافية ، والأمر يحتاج إلى مزيد من الاهتمام بهذا الجانب من نشاط البنك المركزي .

ولعل أول ما يثور بصدد زيادة الاستثمارات المحلية هو ضيق السوق المحلية ، ومن ثم ضرورة الاعتماد على العلاقات الاقتصادية الدولية في تصريف جزء من الانتاج . وحقيقة الأمر أن صغر حجم الاقتصاد الكويتي واقعة لا يمكن انكارها ، ولا تستطيع الكويت أن تهرب من وضعها باعتبارها دولة صغيرة في عالم تسوده الوحدات الاقتصادية الكبيرة . ولذلك فإن أية سياسة لتشجيع الاستثمارات المحلية لزيادة الطاقة الانتاجية في الكويت لا بد وأن تعتمد إلى حد بعيد على الأسواق الخارجية .

وقد ثار في وقت من الأوقات انطباع في الكويت بأن الاستثمار المحلي من الصناعة يزيد من الاعتماد على الخارج بعكس الاستثمار في الخدمات . ومن ثم فقد ذهبت بعض الآراء إلى ضرورة الأهمية بالخدمات مثل المصارف والتأمين والنقل البحري دون الصناعة التي ان تجد لها أسواقاً داخلية كافية . والواقع انه لا فرق بين الخدمات وبين الصناعات في الاعتماد على الأسواق الخارجية . فخدمات المصارف والتأمين والنقل البحري لن تؤدي خدمة حقيقية للاقتصاد الكويتي الا بقدر ما تستطيع أن تؤديه للخارج ، وما يستهلكه الاقتصاد المحلي من هذه الخدمات محدود .

وأياً ما كان الأمر فان الانتاج للأسواق الكبيرة لا بد وأن يؤثر على أولويات الاستثمار بحيث يتجه أكثر نحو تشجيع الصادرات منه نحو احوال الواردات . ولا ينبغي التخوف من الاعتماد على الأسواق الخارجية فالعالم كله يتجه هذه الوجهة - وخاصة وأن الاستقلال الاقتصادي - لم يعد ممثلاً لحقيقة الأوضاع العالمية فقد بدأ الترابط والتعاون الدولي يصبح الحقيقة الأساسية الأولى .

وإذا كنا نقول بزيادة فرص الاستثمار المحلي وقيام البنوك التجارية في المرحلة الحالية بتمويل هذه الاستثمارات . فاننا لا نغني ان الأمر متوقف .

فقط على هذه البنوك وان عليها ان تستمر في هذه المجالات بصرف النظر عن اعتبارات الربح . فالبنوك التجارية في آخر الأمر مؤسسات تبحث عن الربح . ولذلك فان الدولة لابد لها أن تتخذ السياسات الاقتصادية المناسبة لجعل تمويل هذه الاستثمارات الطويلة الأجل مرغوباً فيه من البنوك التجارية . وفي ضوء هذه السياسات الاحالية للدولة والتي تؤدي إلى تشجيع البنوك التجارية على تمويل الاستثمارات الطويلة ، فانه لا يجوز معارضة هذا السلوك استناداً إلى القواعد المصرفية التقليدية . فقد رأينا انه لا محل للتمسك بها في المرحلة الحالية .

وبطبيعة الأحوال فان الاهتمام بزيادة فرص الاستثمار المحلي يرتبط بتطور أكبر وخيار أهم أمام الكويت . فالاستثمارات المحلية في الكويت لابد وأن تتجه نحو فروع يتوافر لها نوع من الميزة النسبية . والمقصود بطبيعة الأحوال الميزة النسبية في اطار ديناميكي متحرك يأخذ في الاعتبار الفرص الممكنة أمام الكويت والتطورات الدولية المحتملة . والكويت بطبيعة حجمها لا تستطيع الا أن تأخذ بنوع من النمو غير المتوازن تركز فيه على عدد محدود من الصناعات . فاذا كان الاعتماد على صناعة النفط وحدها لا يخلو من مخاطر اقتصادية وسياسية ، فان توزيع الاستثمارات على عدد كبير من الفروع أمر غير متصور بالنسبة للكويت . وفي اختيار الاستراتيجية المناسبة للاستثمارات المحلية لابد وأن يحدد أولاً نمط العلاقات الدولية للكويت المستقبل لهذه العلاقات ، وبدون هذا التصور المسبق فان اختيار أولويات الاستثمار المحلي لن تكون واضحة . ويبدو أمام الكويت خياران أساسيان : فهي من ناحية جزء من الاقتصاد العالمي المتقدم وبوجه خاص الاقتصاد الغربي وقد سبق أن ذكرنا ان قطاع النفط ذاته لا يعدو أن يكون امتداداً اقتصادياً للعالم الغربي . ولكن الكويت من ناحية أخرى جزء من منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي وهي منطقة تعيش في موجة هائلة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية . وهذه المنطقة قد أدركت مدى التخلف الذي تعيش فيه وأبدت رفضها الصريح في قبول استمرار حالة التخلف وان لم

تتخذ حتى الآن أسلوبها الخاص للخروج من الركود ، وهي لا تزال  
في محاولاتها .

وغني عن البيان ان استراتيجية الاستثمار ومن ثم دور البنوك التجارية  
في التمويل ، يختلف بحسب اختلاف التصور الأعظم حول وضع الكويت  
الاقتصادي : جزء من الاقتصاد العالمي الغربي ، أو جزء من الاقتصاد  
العربي . وبطبيعة الأحوال فان الأمور لا تعرض بهذه الصورة البسيطة  
السادجة للاختيار ، فهناك دائماً درجات متفاوتة من الاهتمام النسبي بكل  
من الأمرين ، ومع ذلك فان الأمر يحتاج إلى وضوح وحكمة حول  
الاتجاهات العامة .